العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية

Troubled Credit Determinants at the Palestinian Banks

مفيد الظاهر*، إسلام عبد الجواد*، برهان عمر

Muffeed Al-Thaher, Islam Abdel-Jawad, Burhan Omar

** قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين*

بريد الكتروني: islamjawad@najah.edu

تاريخ التسليم: (٢٠٠٦/٧/٨)، تاريخ القبول: (٢٠٠٧/٢/٨)

ملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم أسباب تعثر الديون في المصارف الفلسطينية، إضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لهذه الأسباب لتمكين المصارف من التركيز على طرق علاجها. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي وقد تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على مجموعة من مسؤولي قسم التسهيلات في المصارف العاملة في فلسطين ومجموعة من العملاء الذين يواجهون حالة تعثر. وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل حول أسباب التعثر حيث تم تقسيم أسباب التعثر إلى ثلاثة مجالات رئيسية هي: السياسة الإئتمانية للمصرف، ظروف السوق، وسلوك العملاء. وقد أبرزت الدراسة الأسباب الأكثر أهمية داخل كل مجموعة، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن قصور نتائج الدراسة الإئتمانية ونقص معلوماتها، وانخفاض متابعة العملاء بعد منح التسهيلات هي أهم أسباب التعثر المتعلقة بالسياسة الإئتمانية، أما فيما يتعلق بظروف السوق فقد كانت أهم العوامل المسببة للتعثر: سياسة الإغلاق والحواجز العسكرية، وفقدان الأسواق نتيجة لذلك، الركود الإقتصادي، الإنفلات الأمني وضعف القضاء، أما فيما يخص العوامل المتعلقة بسلوك العملاء فقد وجدت الدراسة أن عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله، التوسع غير المدروس في الإستثمار، زيادة المديونية، والتغير في سلوك ومصداقية العملاء كانت أهم أسباب التعثر. وقد وجدت الدراسة فرقاً إحصائيا في اجابات المبحوثين حول أهمية العوامل المتعلقة بالسياسة الإئتمانية وبسلوك العملاء حسب الجهة التي أجابت عن الإستبانة، بينما لم يكن هناك اختلافا إحصائياً فيما يتعلق بأهمية ظروف السوق في حدوث التعثر. أخيرا قدم الباحثون توصيات كان من أهمها دعوة المصارف العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية إلى زيادة إهتمامها بالدراسات الإئتمانية والإعتماد على معلومات صحيحة وموثوق بها في هذه الدراسات.

Abstract

This study aimed to identify the most important factors affecting the problem of the troubled loans at Palestinian banks as well as the relative importance of these factors, and thus enabling the banks to find solutions for the determined problems. The study used a descriptive approach. Data was collected through a questionaire that was distributed to a selected sample of credit officers of banks operating in Palestine in addition to another sample of defaulted clients. The factors causing troubled loans problem were divided into three categories: bank's credit policy, market conditions and client's behavior. This study highlighted the most important factors within each category. As for the credit policy, the study revealed that the credit analysis was inadequate and there was a lack of information in this regard. It was also found that follow up of clients after being granted credit facilities was not sufficient. Pertaining to the market conditions, it was found that the prolonged closure policy and the military roadblocks caused a loss of markets, the economic recession, lack of security and the weak legal system were main reasons for the troubled facilities. In regards to the clients' behavior, it was found that the failure to use the loan for the main purpose that was granted to, the unplanned expansion in investment, the increase of indebtedness, change of behavior and clients' credibility had all led to the troubled debts. It was found that there was a statistically significant difference in the responses concerning the importance of factors related to the credit policy and clients' behavior between credit officers on one side and the defaulted clients on the other. However, no statistical difference was found concerning the importance of the market conditions in causing the troubled debts. Finally, the study recommended that banks are called to concentrate more on credit analysis and depend on accurate and reliable information for extending loans.

المقدمة

تعرض القطاع المالي الفلسطيني بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧، كغيره من القطاعات، إلى تدمير منهجي في بنيته الأساسية، حيث أغلقت إسرائيل بموجب الأوامر العسكرية جميع فروع المصارف التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع

غزة، ونقلت جميع حساباتها إلى البنك المركزي الإسرائيلي (عبد الكريم والظاهر، ١٩٩٦، ص١٥)، ولكن توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣ وما تبعه من اتفاقيات اقتصادية فتح آفاقا جديدة لإعادة بناء الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتمثل ذلك في زيادة عدد المصارف الأجنبية والمحلية العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية، حيث بلغ عدد المصارف المحلية في نهاية عام ٢٠٠٥ عشرة مصارف، تضم شبكة فروع منتشرة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة تقدر بحوالي ٦٣ فرعاً، بينما بلغ عدد المصارف الأجنبية ١٢ مصرفاً، وبشبكة فروع تبلغ ٧٣ فرعاً (منشورات سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٥).

عمدت سلطة النقد الفلسطينية إلى تشجيع تأسيس مصارف محلية، وإعادة فتح فروع لمصارف كانت تعمل أساساً في أراضي السلطة الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧، وذلك بهدف دعم الإقتصاد الفلسطيني، أدى ذلك إلى نمو كبير في حجم الودائع لدى هذه المصارف، حيث بلغ حجم الودائع لدى المصارف العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية حوالي ٢١٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٣، بينما وصلت في نهاية شهر نيسان من عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥١٣ مليون دولار، هذا النمو الكبير في حجم الودائع أدى إلى نمو كبير في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية، فقد زادت القروض والتسهيلات الممنوحة من ٤٢ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٣ إلى حوالي ١٧٤٢ مليون دولار في نهاية شهر تموز من عام ٢٠٠٥ (منشورات سلطة النقد الفلسطينية).

تسببت إجراءات الإحتلال الإسرائيلي في ظل الإنتفاضة الثانية (٢٠٠٠- حتى الآن) من حصار وعقوبات جماعية، إلى ظهور آثار سلبية على كل من الشركات والجهاز المصرفي الفلسطيني، منها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٦.٦%، أي من ٤١٧٩ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٣٤٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢ (www.pnic.gov.ps, 2006)، حيث تراجعت إيرادات منشآت الأعمال بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة، ودفع المصارف إلى التراجع عن منح القروض نتيجة زيادة الأخطار المترتبة على الإقراض، أدى ذلك إلى انخفاض التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية وغزة بنسبة ٣٠%، أي من ١٣٤٦.١ مليون دولار في ٢٠٠٠/١٢/٣١ إلى ٩٤٢.١ مليون دولار في نهاية آذار من عام ٢٠٠٣، ولكن هذه التسهيلات ارتفعت من جديد حيث بلغت ١٧٤٢ مليون دولار في نهاية شهر تموز عام ٢٠٠٥.

نتيجة للظروف الإقتصادية الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بسبب إجراءات الإحتلال من إغلاق وحصار، عانت كثير من المصارف من ظاهرة الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها، حيث زادت الديون المتعثرة من ٩٠ مليون دولار في كانون أول من العام ٢٠٠٠ إلى ١٨٥ مليون دولار في شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٣، كما أن المخصصات زادت بمبلغ ٩٨ مليون دولار وبنسبة ٢١٣%، حيث زادت من ٤٦ مليون دولار في كانون أول من العام ٢٠٠٠، إلى ١٤٤ مليون دولار في كانون أول من العام ٢٠٠٣ (صباح، ٢٠٠٣، ص٢)، وتأتي هذه الدراسة لمعرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر الديون في القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية وإمكانية معالجة تلك الأسباب.

مشكلة الدراسة

يمكن توضيح مشكلة الدراسة بالتساؤل حول أسباب تعثر الديون في المصارف الفلسطينية، حيث ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. هل الديون المتعثرة في المصارف الفلسطينية ناتجة عن السياسات الائتمانية في المصارف.
٢. هل الديون المتعثرة في المصارف الفلسطينية ناتجة عن الظروف السائدة في السوق.
٣. هل الديون المتعثرة في المصارف الفلسطينية هي نتيجة لتصرفات العملاء.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. معرفة أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الديون في المصارف الفلسطينية.
٢. تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه الأسباب لتمكين المصارف من التركيز على طرق علاجها.
٣. تقديم توصيات من شأنها زيادة كفاءة عمل المصارف التجارية في فلسطين وتجنب التعرض للديون المتعثرة.

الإطار النظري

١. تعريف الديون المتعثرة ومراحل التعثر

الديون المتعثرة هي الديون غير العاملة، والتي إذا أهملت أو لم تعالج أسبابها فإنها تنخفض في تصنيفها إلى ديون مشكوك في تحصيلها، وإذا ما استمر إهمالها أو عدم معالجتها فإنها تصبح ديون رديئة أو هالكة أو معدومة.

مفهوم التعثر مالياً

هو مواجهة المنشأة لظروف غير متوقعة "طارئة" تؤدي إلى عدم قدرة المنشأة على تحقيق فائض نقدي يكفي لسداد التزاماتها قصيرة الاجل، كذلك عدم القدرة على تغطية هذه الالتزامات من المصادر الخارجية (الخضيري، ١٩٩٦، ص٣٥)، وبذلك فان المشروع المتعثر يتصف بعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه (الحمزاوي، ١٩٩٧، ص٣٥٥).

مفهوم التعثر اقتصادياً

يقصد بالمشروع المتعثر اقتصادياً، المشروع الذي يقل فيه معدل العائد على الإستثمار عن تكلفة رأس المال، وبذلك يفقد المشروع المتعثر إقتصادياً مبرر وجوده إن لم يتمكن من رفع معدل العائد على الإستثمار.

مراحل التعثر المالي

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الاولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة، ومن هذه المراحل (الخضيري، ١٩٩٦، ص٣٧):

أولاً: مرحلة حدوث العارض

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض "ما" ويمثل ذلك اختباراً لإدارة المشروع، فإذا تنبه له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور إلتزام عارض غير مخطط له أو الدخول في إلتزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائداً سريعاً.

ثانياً: مرحلة تجاهل الوضع القائم

وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاوناً وتقليلاً لشأنها.

ثالثاً: مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته

في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءاً، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

رابعاً: مرحلة التعايش مع التعثر

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الإستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

خامسا: مرحلة حدوث الأزمة المدمرة

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

سادساً: مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواءً من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة الهيكلة أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

أنواع الديون المصرفية من حيث جودتها

يمكن تصنيف الديون الممنوحة لزبائن أو عملاء البنك من حيث جودتها والتزامها بشروط عقد منحها من قبل البنك إلى أنواع هي:

١. ديون عاملة جيدة أو منتظمة وهي الديون التي يلتزم المدين بالشروط المتفق عليها مع البنك، وتكون مغطاة بضمانات مقبولة، وحركة حسابها منتظمة، ومصادر خدمة الدين مستمرة ومتزنة.

٢. ديون تحت المراقبة، وذلك لظواهر ضعف تتعلق بالوضع أو المركز المالي للمقترض، والتي قد تؤشر على وجود خلل في ملاءته المالية.

٣. ديون دون النموذجية، وذلك لعدم خدمة الدين بدفع الفوائد والأقساط في مواعيدها أو تقلص أو جمود نشاط المقترض، أو لانخفاض قيمة الضمانات المقدمة، أو لتغيير جوهري في الشكل القانوني للمقترض.

٤. ديون مشكوك في تحصيلها، وهي الديون التي تبين للبنك أدلة عن عدم قدرة المدين عن خدمة الدين، وتزداد هذه الأدلة بأن يصل البنك إلى مرحلة يشك في تحصيلها أو تحصيل جزء منها في المستقبل.

٥. ديون رديئة أو هالكة، وتعتبر خسائر أو ديون معدومة وهي التي لا أمل في تحصيلها مطلقاً.

معايير تصنيف التسهيلات الائتمانية في البنوك

تقوم المصارف المركزية عادة في أي بلد بوضع تعليمات ومعايير تصنف بموجبها الديون الممنوحة لزبائن المصارف، وفي أراضي السلطة الفلسطينية قامت سلطة النقد الفلسطينية بموجب التعميم رقم ٩٣/دع/٢٠٠١/٧/ بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٢ بتصنيف التسهيلات الائتمانية وبينت معايير إدراجها كديون متعثرة، وكذلك أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٠ تعليمات لتصنيف التسهيلات ووضع معايير لإدراج الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها ويظهر جدول رقم (١) ملخص هذه التعليمات.

جدول (١): ملخص لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وتعليمات ومعايير البنك المركزي الأردني والخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

نوع التسهيلات	حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية	حسب تعليمات البنك المركزي الأردني
التسهيلات الائتمانية العاملة (Performing)	١. **النموذجية**: وهي التسهيلات التي يتم تسديد أصل الدين والفوائد والعمولات المتعلقة بها حسب الشروط المتفق عليها، بدون وجود أية تطورات سلبية في وضع العميل وقدرته على السداد.	١. **المنتظمة (الجيدة)** (Standard): وهي التسهيلات التي تحمل المخاطر المصرفية العادية وتتصف بالآتي: – مراكز مالية قوية وتدفقات نقدية كافية لأصحاب هذه التسهيلات. – موثقة بعقود ومغطاة بضمانات مقبولة حسب الأصول. – نشاط حركة الحساب وانتظام السداد ولأصل المبلغ وفوائده. – وجود مصادر جيدة للسداد.
	٢. **التسهيلات تحت المراقبة** (Special Mention): – وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو أكثر أو عدم تسديد الفائدة والعمولة المتعلقة بها من ٣٠-٩٠ يوم. – تتطلب هذه التسهيلات العناية والمراقبة. – لا تتطلب تكوين مخصصات خاصة إلا في حالة تدهور أوضاع المقترضين. – يعترف بالفوائد والعمولات المستحقة في حساب الأرباح والخسائر ضمن المدة أعلاه من ٣٠-٩٠ يوم.	٢. **التسهيلات تحت المراقبة** (Special Mention): – وهي التسهيلات التي يشوبها بعض الضعف فيما يتعلق بالوضع المالي وملاءة المقترضين. – عدم الالتزام بدفع أصل التسهيلات أو فوائدها أو كليهما بالمواعيد المحددة لها. – بذل عناية خاصة لمثل هذه التسهيلات. – تصنف التسهيلات المجدولة وفق أحكام هذه التعليمات ضمن هذه الفئة من التسهيلات.

... تابع جدول رقم (١)

نوع التسهيلات	حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية	حسب تعليمات البنك المركزي الأردني
التسهيلات الائتمانية غير العاملة (Non- Performing) **أو غير المنتظمة**	٣. **التسهيلات دون النموذجية:** - وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو أكثر و/أو عدم تسديد الفائدة والعمولة المتعلقة بها مدة من ٩١-١٨٠ يوما. - تشمل أي تسهيلات غير مؤمنة بموجودات المقترض أو أن المقترض يواجه صعوبات مالية واقتصادية. - أو أن التسهيلات تفتقر إلى ضمانات مقبولة كافية وقابلة للتسييل.	٣. **التسهيلات دون المستوى** (Sub-standard): – وهي التسهيلات التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ أو الفوائد أو كليهما أو جمود حساب الجاري مدين مدة ١٥٠ يوما وأقل من ٣٠٠ يوم. – تخفض المدة الزمنية المشار إليها أعلاه لتصبح ١٢٠ يوم واقل من ٢٤٠ يوم في بداية سنة ٢٠٠١ و٩٠ يوم واقل من ١٨٠ يوم في بداية سنة ٢٠٠٢
	٤. **التسهيلات المشكوك في تحصيلها** (Doubtful) - وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو أكثر من أصل الدين و/أو الفائدة والعمولة المتعلقة بها من ١٨١-٣٦٠ يوما. - تشمل أي تسهيلات تعتريها نفس نقاط الضعف التي تعاني منها التسهيلات دون المستوى، ولكن طابعها أكثر حدة مع وجود شكوك حول إمكانية تحصيلها بالكامل في المستقبل.	٤. **التسهيلات المشكوك في تحصيلها** (Doubtful) – وهي التسهيلات التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ أو الفوائد أو كليهما أو جمود حساب الجاري مدين ٣٠٠ يوم. – تصبح هذه المدة ٢٤٠ يوما في بداية سنة ٢٠٠١ و١٨٠ يوم في بداية سنة ٢٠٠٢.

... تابع جدول رقم (١)

نوع التسهيلات	حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية	حسب تعليمات البنك المركزي الأردني
	٥. **التسهيلات المصنفة كخسائر:** – وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو أكثر من أصل الدين و/أو الفائدة والعمولة المتعلقة بها أكثر من ٣٦٠ يوما. – تشمل هذه الفئة أي تسهيلات تعتبر غير قابلة للتحصيل ضمن فترة زمنية معقولة.	٥. **التسهيلات الائتمانية الرديئة أو الهالكة (losses):** – وهي التسهيلات التي يتوفر لدى البنك أدلة قاطعة على عدم إمكانية استردادها أو أي من التسهيلات التالية: – التسهيلات التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ أو الفوائد أو جمودها في حالة حساب الجاري المدين مدة ٣٦٠ يوم. – التسهيلات التي تمت جدولتها مرتين ولم يلتزم العميل بالسداد.

٢. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الديون المتعثرة وأسبابها، ولكن أيا من هذه الدراسات لم يعالج هذا الموضوع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بظروفها الخاصة، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن ما نسبته ٥٠% من قيمة الديون المتعثرة في الولايات المتحدة الأمريكية تعود لأسباب اقتصادية (جبارة، ١٩٩٤، ص١٤)، كما قامت مؤسسة دان وبراد ستريت بدراسة عام ١٩٩٤ في الولايات المتحدة الأمريكية لتقييم أوضاع القروض المصرفية وتشخيص الأسباب وراء تعثرها وتبين ما يلي (الشماع، ١٩٩٩، ص٧).

السبب	النسبة
انخفاض المبيعات	٣٧.١ %
ارتفاع التكاليف التشغيلية	١١.١ %
مشكلات المخزون	٦.٤%

مشكلات الذمم المدينة	%٧.٢
المغالاة في الموجودات	%٧.١
ضعف القدرة التنافسية في مواجهة تغيرات البيئة الخارجية	%٩.١
مشكلات مواقع عمل المنشأة	%٣.١
المغالاة في المديونية	%٥.٥
المغالاة في توزيع الأرباح	%٥
الإهمال	%١.١
التزوير	%٢
أسباب أخرى	%١
المجموع	**٩٥.٧ %**
الكوارث	%٢.٣
أسباب مجهولة	%١
المجموع	**%٤.٣**
المجموع الكلي	**١٠٠ %**

وبالطبع فإن هذه الأسباب تتعلق ببلد متقدم إقتصاديا ويختلف في ظروفه جذريا عن الإقتصاد الفلسطيني.

وفي إحدى الدراسات التي قامت بها (Small Business Administration: SBA) (www.SBA.gov) في عام ١٩٩٢ لأهم أسباب الديون المصرفية المشكوك فيها والمعدومة للمنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن أهم هذه الأسباب:

١. ضعف في التخطيط المالي، ارتفاع المصروفات وخاصة الثابتة، المغالاة في التوسع، عدم انتظام الدفاتر والكشوفات المحاسبية.

٢. ضعف التنسيق بين عمليات الصنع والبيع وضعف الجوانب الإدارية من حيث إعتماد المنشأة على إدارة الرجل الواحد، والصراع داخل المنشأة والمشكلات العائلية.

وفي دراسة أخرى (حبيب، ١٩٩٣، ص٥٣) تبين أن المصارف التي تعمل على تعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة نسبتها ٩٠%، كذلك تقوم المصارف باتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص الديون المتعثرة بعد استنفاذ جميع محاولات المتابعة الممكنة للتحصيل بنسبة ٩٢%، وأن دخول المزايدة على العقارات والأراضي المرهونة لصالح البنك مقابل الديون تتم على أساس أقل سعر ممكن بنسبة ٩٠%، كذلك سرعة إعدام الديون المتعثرة كانت بنسبة ٤٨%.

وفي دراسة (الكوفحي، ١٩٩٨، ص٤٩) عن الديون المتعثرة في المصارف التجارية الأردنية، تبين أن أهم أسباب التعثر هي قصور الدراسة الائتمانية بنسبة (٨٦.٤%)، وأكثر العوامل تأثيراً في التعثر من طرف العميل هو التوسع في المشروع الممول دون حاجة وبنسبة (٨٩%)، أما العوامل الخارجية فكان أكثر عامل يساهم في تعثر الديون هو الركود الإقتصادي بنسبة (٨٥%).

وفي دراسة (محمد، ٢٠٠١، ص١٨١) عن تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية السودانية وأسبابها، بينت الدراسة أن استخدام التمويل في غير أغراضه يأتي في المرتبة الأولى لأسباب التعثر بنسبة ٤٢%، والمماطلة في السداد السبب الثاني للتعثر بنسبة ٢٨.٦% وخسارة المشروعات الممولة كان السبب الثالث بنسبه ٢٠%.

وفي دراسة أجراها كليفورد بومباك على (٥٧٠) مصلحة تجارية أشهرت إفلاسها، لخص أسباب فشل المشروعات كما يلي (نقلاً عن: إرشيد، ١٩٩٥، ص١٧٠).

أسباب الفشل	% للشركات المتضررة	
	آراء أصحاب المصالح	آراء الدائنين
الكساد التجاري	٦٨	٢٩
عدم كفاءة الإدارة	٢٨	٥٩
عدم كفاءة رأس المال	٤٨	٣٣
الديون الهالكة	٣٠	١٨
المنافسة	٤٠	٩
هبوط قيمة الموجودات	٣٢	٦
الموقع السيئ للشركة	١٥	٣
الفوائد المرتفعة على الاقتراض	١١	٢
تغيرات غير ملائمة في المنظمة	١١	٢

كما قام (Gabriel & Jesus, 2004, pp 2191) بدراسة لتحليل محددات إحتمالية التعثر للقروض المصرفية، وقد ركزت الدراسة على مناقشة تأثير عوامل معينة هي: الضمان، نوعية المقترض، والعلاقة بين المصرف والعميل، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على احتمالية التعثر. استخدمت الدراسة بيانات حول أكثر من ثلاثة ملايين قرض قدمت من قبل مؤسسات الإقراض الإسبانية المتنوعة خلال الفترة من عام ١٩٨٨ وحتى العام ٢٠٠٠، ووجدت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين حجم االضمانات وبين احتمالية التعثر، كما وجدت أن القروض التي تمنحها مصارف الإدخار هي الأكثر خطرا، وأخيرا وجدت الدراسة أن قرب العلاقة بين المصرف وبين العميل تزيد من رغبة البنك في تحمل مخاطر أكبر.

وأشار (Grunert et al.,2004, pp 718) إلى أنه بالرغم من وضوح أهمية العوامل المالية في تصنيف القروض في المصارف لأغراض الإستخدام الداخلي، فإن دور العوامل غير المالية يعاني من بعض الغموض، وقد حاولت هذه الدراسة التركيز على هذه العوامل غير المالية، حيث تم استخدام بيانات من أربع مصارف ألمانية رئيسة، وقد وجدت الدراسة دلائل على أن استخدام العوامل المالية وغير المالية معا يقود إلى توقعات أدق لحوادث التعثر المستقبلية من استخدام أحدهما فقط.

أما دراسة (Fatemi & Fooladi, 2006, pp 227) فقد هدفت إلى التعرف على الممارسات السائدة في إدارة المخاطر الإئتمانية من قبل أكبر المؤسسات المالية الأمريكية، حيث تم توزيع استبانة على الإدارة العليا لأكبر مائة مصرف أمريكي، ووجدت الدراسة أن الهدف الرئيسي لنماذج إدارة المخاطر الإئتمانية المستخدمة كان تحديد درجة مخاطرة المقترض، كما وجدت الدراسة أن تلك النماذج تستخدم لإدارة محافظ القروض غير المتداولة أكثر مما تستخدم لإدارة محافظ السندات القابلة للتداول.

أما دراسة (البدري وآخرون، ١٩٩٦، ص٢٩٥) فقد هدفت إلى إجراء مقارنة بين أسلوبي تحليل التمايز المتعدد (Multiple Discriminant Analysis) وأسلوب الشبكات العصبية الإصطناعية (Artificial Neural Networks) للتنبؤ بمخاطرة التعامل مع العميل المصرفي، أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من ٥٦٧ عميلا لدى مصرف تجاري كبير في الإمارات العربية المتحدة، وقد وجدت الدراسة أن أسلوب الشبكات العصبية تعطي نتائج أفضل من تحليل التمايز المتعدد في مجال الحكم على درجة اعتمادية العميل المصرفي.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد تم تصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية من فروع البنوك، ومن العملاء المتعثرين لغرض جمع المعلومات.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع هذه الدراسة في مسؤولي قسم التسهيلات في فروع المصارف العاملة في فلسطين، ومجموعة العملاء الذين يواجهون حالة التعثر، تم اختيار عينة عشوائية قوامها (٤٥) مبحوثاً من المصارف والعملاء المتعثرين لغرض إجراء الدراسة، والجدولين (٢) و (٣) يظهران توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيري الجهة التي عبأت الاستبانة، وأكثر القروض تعثراً من وجهة نظر مسؤول التسهيلات، أما العملاء المتعثرين فقد أجابوا عن هذا السؤال حسب القطاع الذي يعملون فيه.

جدول (٢): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجهة التي عبأت الاستبانة.

الجهة التي أجابت عن الاستبانة	التكرار	النسبة المئوية (%)
البنك	٣٦	٨٠
العميل	٩	٢٠
المجموع	**٤٥**	**١٠٠%**

جدول (٣): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير أكثر القروض تعثرا.

أكثر القروض تعثرا	التكرار	النسبة المئوية (%)
التجاري	٩	٢٠
الصناعي	٦	١٣.٣
الإنشائي والمقاولات	٣	٦.٧
الخدمات	-	٠.٠٠
الزراعة	٣	٦.٧
السياحة	١٢	٢٦.٧
الشخصي	٦	١٣.٣
أخرى	٦	١٣.٣
المجموع	**٤٥**	**١٠٠%**

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما هي أهمية عوامل التعثر الناتجة عن السياسة الإئتمانية للمصرف.
٢. ما هي أهمية عوامل التعثر الناتجة عن ظروف السوق.
٣. ما هي أهمية عوامل التعثر الناتجة عن سلوك العملاء.
٤. ما هو ترتيب مجالات عوامل التعثر حسب أهميتها الإجمالية.
٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزى لمتغير الجهة التي أجابت عن الإستبانة.
٦. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تعزى لمتغير أكثر القروض تعثرا.

وسيلة جمع البيانات

تكونت أداة جمع بيانات الدراسة من استبانة تشمل قسمين هما:

القسم الأول: اشتمل على مقدمة للمستجوبين، وبيان هدف الدراسة إضافة إلى المتغيرات المستقلة الآتية: (الجهة التي أجابت عن الاستبانة، وأكثر القروض تعثرا).

القسم الثاني: فقرات الاستبانة: تم إعداد استبانة اشتملت على (٢٥) فقرة موزعة على (٣) مجالات، وتكون سلم الاستجابة من خمس مستويات تبعا لسلم ليكرت الخماسي هي: موافق بشدة (٥) درجات، موافق (٤) درجات، محايد (٣) درجات، معارض (٢) درجة، معارض بشدة (١) درجة، وتم صياغة جميع الفقرات بصيغة سلبية لتسهيل المعالجة الإحصائية، والجدول رقم (٤) يبين المجالات وعدد الفقرات لكل مجال.

جدول (٤): مجالات استبانة قياس الديون المتعثرة

الرقم	المجالات	عدد الفقرات
١.	السياسات الائتمانية للمصارف	٨
٢.	ظروف السوق	٦
٣.	سلوك العملاء	١١
المجموع		**٢٥**

صدق وثبات أداة القياس

للتأكيد على صدق أداة القياس بأقسامها عرضت على (٥) محكمين من حملة مؤهل الدكتوراه في العلوم المالية والاقتصاد، وتم اعتماد الفقرة التي اجمع عليها ثلاثة منهم فأعلى.
وللتحقق من ثبات الأداة استخدمت معادلة كرونباخ ألفا لاستخراج معامل الثبات حيث وصل معامل الثبات للاستبانة إلى (٠.٨٧) وهو جيد لإغراض الدراسة.

متغيرات الدراسة

أ. المتغيرات الضابطة (Control variables): وتشتمل على متغيري:

- الجهة التي أجابت عن الاستبانة وله مستويين هما: (البنك، العميل)
- أكثر القروض تعثرا وله ثمانية مستويات هي: (التجاري، الصناعي، الإنشائي، الخدمات، الزراعة، السياحة، شخصي، وأخرى)

ب. المتغير التابع: ويتمثل في استجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة استبانة الدراسة المستخدمة.

المعالجة الإحصائية

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

١. المتوسطات الحسابية والنسب المئوية.
٢. اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent samples t-test).
٣. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) واختبار شفيه (Scheffe Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية.

نتائج الدراسة

تم استخدام المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة مقارنة بالدرجة الكلية للمقياس، ومن اجل تفسير النتائج اعتمد التدريج التالي لأهمية العامل مقابل النسب المئوية المقابلة:

٨٠% فأكثر درجة كبيرة جدا
٧٠-٧٩.٩ % درجة كبيرة
٦٠-٦٩.٩% درجة متوسطة
٥٠-٥٩.٩% درجة قليلة
اقل من ٥٠% درجة قليلة جداً

وتظهر الجداول (٥)، (٦)، (٧)، (٨) تلك النتائج.

١. **مجال السياسات الائتمانية:**

تعتبر السياسات الائتمانية التي تتبعها المصارف في فلسطين واحدة من أهم عوامل تعثر التسهيلات المصرفية. لذلك تم استعراض مجالاتها المختلفة، وابراز أهمية بنودها (جدول ٥).

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لعوامل التعثر في المصارف العاملة في فلسطين لمجال السياسات الائتمانية في المصارف (ن= ٤٥).

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	أهمية العامل
١	قصور الدراسة الائتمانية أو نقص المعلومات	٣.٦٠	٧٢	كبيرة
٢	نقص الخبرة لدى ضباط التسهيلات ومتخذي القرار	٣.١٣	٦٢.٦	متوسطة
٣	منح صلاحيات لمدراء الفروع زاد من الديون المتعثرة	٣.٠٠	٦٠	متوسطة
٤	تساهل المصارف في أخذ الضمانات الكافية	٣.٠٠	٦٠	متوسطة
٥	عدم التركيز على دراسة الغرض من التسهيلات	٣.٠٠	٦٠	متوسطة
٦	زيادة المنافسة بين المصارف والتوسع في الإقراض	٢.٧٣	٥٤.٦	قليلة
٧	انخفاض متابعة العملاء بعد منح التسهيلات	٣.٥٣	٧٠.٦	كبيرة
٨	منح تسهيلات بالكفالة الشخصية أكثرها تعثراً	٣.٤٠	٦٨	متوسطة
المعدل العام لواقع مجال السياسات الائتمانية		**٣.١٧**	**٦٣.٤**	**متوسطة**

* أقصى درجة للاستجابة (٥) درجات.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن أهمية عوامل التعثر في المصارف العاملة في فلسطين لفقرات مجال السياسات الائتمانية في المصارف كانت كبيرة بالنسبة للفقرتين (١, ٧) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليهما على التوالي (٧٢%، ٧٠.٦%) ، وهذا يتفق مع (النجار، ٢٠٠٠، ص٦) فيما يتعلق بقصور الدراسات الائتمانية من قبل البنك قبل منح الائتمان، اما فيما يتعلق بالمتابعة فتتطابق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (محمد، ٢٠٠١، ص١٨١) بعدم حصول

البنك على التقارير الدورية والتأكد من سلامتها، وكانت أهمية العوامل متوسطة على باقي الفقرات حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٦٠%-٦٨%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال السياسة الإئتمانية في المصارف فقد كانت متوسطة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٦٣.٤%).

٢. مجال ظروف السوق

يمثل مجال السوق وتذبذباته تحت تأثير الأوضاع غير المستقرة واحداً من اهم عوامل تعقيد التسهيلات التي تمنحها المصارف في فلسطين. وقد تم ابراز هذا العامل بعناصرة الممثلة بالاحتلال الاسرائيلي واجراءاته من ناحية، والاوضاع الداخلية الفلسطينية من ناحية أخرى، والتي ادت الى ركود اقتصادي هائل (جدول ٦).

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لعوامل التعثر في المصارف العاملة في فلسطين لمجال ظروف السوق (ن= ٤٥)

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	أهمية العامل
١٥	فقدان الأسواق الرئيسية بسبب الاغلاقات	٤.٢٦	٨٥.٢	كبيرة جدا
١٦	المنافسة وعدم وجود نظام تسويقي	٣.٢٦	٦٥.٣	متوسطة
١٧	سياسة الاغلاقات والحواجز العسكرية	٤.٣٣	٨٦.٦	كبيرة جدا
١٨	فتح باب الاستيراد دون ضوابط لحماية الناتج المحلي	٣.٩٣	٧٨.٦	كبيرة
١٩	الانفلات الأمني وضعف النظام القضائي وتطبيق القانون	٤.٠٠	٨٠	كبيرة جدا
٢٥	الركود الاقتصادي	٤.٢٠	٨٤	كبيرة جدا
المعدل العام لواقع مجال ظروف التسويق		**٤.٠٠**	**٨٠**	**كبيرة جدا**

* أقصى درجة للاستجابة (٥) درجات.

يتضح من الجدول رقم (٦) أن أهمية عوامل التعثر في المصارف العاملة في فلسطين لفقرات مجال ظروف السوق كانت كبيرة جدا أو كبيرة على الفقرات (١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٥) ويتضح بأن العقبة الاساسية أمام المنتجين الفلسطينيين كان في سياسة الاغلاقات والحواجز التي مارسها الاحتلال أثناء الانتفاضة وما زال يمارسها فأدت الى اضعاف قدرة المقترض على تسديد القرض لانخفاض قدرته التسويقية وتقليل هامش الربح وانخفاض مبيعاته، حيث كانت النسبة المئوية للإجابة أكثر من (٨٠%)، وكانت متوسطة على الفقرة (١٦) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٦٥.٣%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال فقد كانت كبيرة جدا، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٨٠%).

٣. مجال سلوك العملاء

لقد ألقى سلوك عملاء المصارف الفلسطينية الذي تميز بعدم المصادقية في التعامل وقلة الخبرة الاقتصادية والادارية وغيرها من التصرفات على تعقيد المصارف العاملة في فلسطين لاجراءاتها المصرفية (جدول ٧).

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لعوامل التعثر في المصارف العاملة في فلسطين لمجال سلوك العملاء (ن= ٤٥)

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	أهمية العامل
٩	التغيير في سلوك ومصداقيه العملاء	٣.٦٦	٧٣.٢	كبيرة
١٠	المشاريع الجديدة ونقص الخبرات الأكثر تعثراً	٣.٤٠	٦٨	متوسطة
١١	زيادة مديونية العملاء دون دراسة	٣.٦٦	٧٣.٢	كبيرة
١٢	عدم كفاءة النظام المحاسبي لدى العملاء	٣.٥٣	٧٠.٦	كبيرة
١٣	الإدارة المنفردة للعملاء	٣.٤٠	٦٨	متوسطة
١٤	التوسع غير المدروس في الاستثمار من قبل العملاء	٣.٧٣	٧٤.٦	كبيرة
٢٠	الصراع داخل المنشأة	٢.٧٣	٥٤.٦	قليلة
٢١	مشكلات عائلية داخل المنشأة	٢.٨٠	٥٦	قليلة
٢٢	اعتقاد العميل أن القرض منحة يمكن عدم سداده	٣.٠٦	٦١.٢	متوسطة
٢٣	عدم رغبة العميل في السداد رغم قدرته على السداد	٣.٤٦	٦٩.٢	متوسطة
٢٤	عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من اجله	٣.٨٠	٧٦	كبيرة
المعدل العام لواقع مجال سلوك العملاء		**٣.٣٨**	**٦٧.٦**	**متوسطة**

* أقصى درجة للاستجابة (٥) درجات.

يتضح من الجدول رقم (٧) أن درجة واقع الديون المتعثرة في المصارف العاملة في فلسطين لفقرات مجال سلوك العملاء كانت كبيرة على الفقرات (٩، ١١، ١٢، ١٤، ٢٤)، ويتفق ذلك مع دراسة (جبارة، ١٩٩٤) فسلوك العميل من المحددات الاساسية في سداد القرض،

حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٧٠.٦% -٧٤.٦%)، وكانت متوسطة على الفقرات (١٠، ١٣، ٢٢، ٢٣) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٦١.٢%-٦٩.٢%)، وكانت قليلة على الفقرتين (٢٠، ٢١) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليهما على التوالي (٥٤.٦%، ٥٦%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال كانت متوسطة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٦٧.٦%).

٤. ترتيب مجالات أسباب التعثر حسب الأهمية

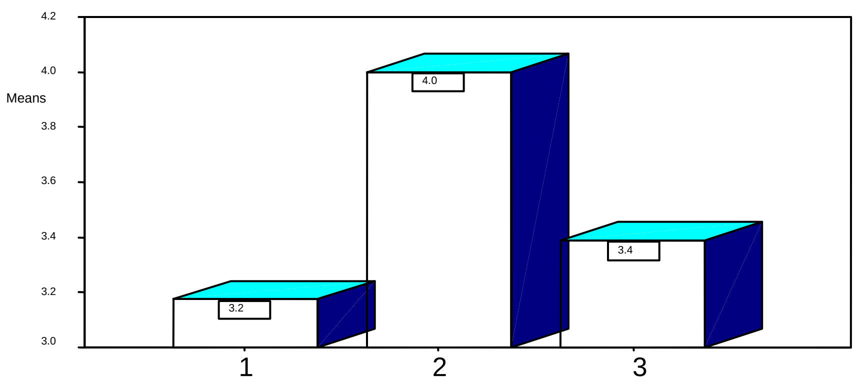
لترتيب مجالات التعثر حسب أهميتها تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية لكل مجال من المجالات السابقة، وللدرجة الكلية لكافة المجالات، وتظهر النتائج في جدول رقم(٨).

جدول (٨): الترتيب، والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمجالات وللدرجة الكلية

الترتيب	المجالات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	أهمية العامل
٣	السياسات الائتمانية في المصارف	٣.١٧	٦٣.٤	متوسطة
١	ظروف العمل (السوق)	٤.٠٠	٨٠	كبيرة جدا
٢	سلوك العملاء	٣.٣٨	٦٧.٦	متوسطة
الدرجة الكلية		**٣.٥٢**	**٧٠.٤**	**كبيرة**

* أقصى درجة للاستجابة (٥) درجات.

ويعرض الشكل البياني رقم (١) هذه النتيجة بوضوح أكبر.



شكل (١): المتوسطات الحسابية للمجالات

١= مجال السياسات الائتمانية ٢= مجال ظروف العمل ٣= سلوك العملاء

وهذا يوضح الاسباب الرئيسية لانخفاض حجم التسهيلات التي تمنحها المصارف العاملة في فلسطين والتي لم تتجاوز ٣٣% من الودائع حتى بالنسبة للمصارف الاردنية العاملة في فلسطين، بينما تجد نفس المصارف في الاردن تجاوزت النسبة فيها ٧٥% من الودائع، فالواقع السياسي وظروف العميل التي يتعرض لها نتيجة سياسات الاحتلال تقلل من قدرة العميل على السداد، وتؤدي الى عدم اليقين من الدراسات والتنبؤات التي يبني المصرف قراره بناءً عليها.

٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في عوامل التعثر في المصارف العاملة في فلسطين تعزى لمتغير الجهة التي اجابت عن الاستبانة؟

للإجابة عن السؤال استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين ونتائج الجدول رقم (٩) تبين ذلك.

جدول (٩): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في واقع الديون المتعثرة في المصارف العاملة في فلسطين تبعا لمتغير الجهة التي عبأت الاستبانة

المجالات	البنك		العميل		(ت)	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
السياسات الائتمانية في المصارف	٣.٣٩	٠.٥٠	٢.٢٩	٠.٧٦	٥.٢٦	٠.٠٠٠١*
ظروف العمل	٤.٠٠	٠.٦٧	٤.٠٠	٠.٥٧	٠.٠٠٠	١.٠٠
سلوك العملاء	٣.٥٠	٠.٣٧	٢.٩٠	٠.٤٩	٤.٠٤	٠.٠٠٠١*
الدرجة الكلية	**٣.٦٣**	**٠.٧٣**	**٣.٠٦**	**٠.١٩**	**٤.٣٥**	**٠.٠٠٠١***

* (ت) الجدولية (١.٩٩)

يتضح من الجدول رقم (٩) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في عوامل التعثر في المصارف العاملة في فلسطين بين البنك والعميل في مجالي:السياسات الائتمانية في المصارف، سلوك العملاء وكذلك في الدرجة الكلية، بينما لم تكن الفروق دالة إحصائيا بالنسبة لمجال ظروف العمل.

٦. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في عوامل التعثر في المصارف العاملة في فلسطين تعزى لمتغير أكثر القروض تعثرا؟

لتحديد ذلك استخدم تحليل التباين الأحادي ونتائج الجدول رقم (١٠) تبين المتوسطات الحسابية بينما يبين الجدول رقم (١١) نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول (١٠): المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية تبعا لمتغير أكثر القروض تعثرا

المجالات	**تجاري**	**صناعي**	**إنشائي**	**زراعة**	**سياحة**	**شخصي**	**أخرى**
السياسات الائتمانية في المصارف	٣.٦٢	٣.٢٥	٣.٧٥	١.٥٠	٣.١٥	٢.٦٢	٣.٥٦
ظروف العمل	٣.٥٠	٤.٣٣	٣.٥٠	٤.٠	٤.٤٥	٣.٥٠	٤.٢٥
سلوك العملاء	٣.٣٠	٣.٥٠	٣.٥٤	٣.٠٩	٣.٨٤	٢.٤٥	٣.٥٠
الدرجة الكلية	**٣.٤٧**	**٣.٦٩**	**٣.٥٩**	**٢.٨٦**	**٣.٨١**	**٢.٨٢**	**٣.٧٧**

جدول (١١): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقع الديون المتعثرة في المصارف العاملة في فلسطين تبعا لمتغير أكثر القروض تعثرا

المجالات	**مصدر التباين**	**درجات الحرية**	**مجموع مربعات الانحراف**	**متوسط المربعات**	**(ف)**	**الدلالة ***
السياسات الائتمانية في المصارف	بين المجموعات	٦	١٣.٩٨	٢.٣٣	١٠.٥٤	*٠.٠٠٠١
	داخل المجموعات	٣٨	٨.٤٠	٠.٢٢		
	المجموع	٤٤	**٢٢.٣٨**			
ظروف العمل	بين المجموعات	٦	٨.٠٦	١.٣٤	٤.٨٩	*٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٣٨	١٠.٤٣	٠.٢٧		
	المجموع	٤٤	**١٨.٥٠**			
سلوك العملاء	بين المجموعات	٦	٨.٢٤	١.٣٧	٤٧.٤١	*٠.٠٠٠١
	داخل المجموعات	٣٨	١.١٠	٠.٠٢٨		
	المجموع	٤٤	**٩.٣٤**			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	٦	٥.٥٧	٠.٩٢	١٧.٦٤	*٠.٠٠٠١
	داخل المجموعات	٣٨	٢.٠٠١	٠.٠٥٢		
	المجموع	٤٤	**٧.٥٧**			

* دال إحصائيا عند مستوى (α =٠.٠٥).

يتضح من الجدول رقم (١١) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في واقع الديون المتعثرة في المصارف العاملة في فلسطين تعزى لمتغير أكثر القروض تعثرا في جميع المجالات وكذلك في الدرجة الكلية.

ولتحديد الفروق استخدم اختبار شفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ونتائج الجدول رقم (١٢) تبين ذلك.

جدول (١٢): نتائج اختبار شفيه لدلالة الفروق في واقع الديون المتعثرة في المصارف العاملة في فلسطين تبعا لمتغير أكثر القروض تعثرا.

المجالات	أكثر القروض تعثرا	تجاري	صناعي	إنشائي	زراعة	سياحة	شخصي	أخرى
السياسات الائتمانية في المصارف	تجاري		٠.٣٧	٠.١٢-	*٢.١٢	٠.٤٦	١.٠	٠.٠٦٢
	صناعي			٠.٥٠-	*١.٧٥	٠.٠٩٣	٠.٦٢	٠.٣١-
	إنشائي				*٢.٢٥	٠.٥٩	١.١٢	٠.١٨
	زراعة					*١.٦٥-	١.١٢-	*٢.٠٦-
	سياحة						٠.٥٣	٠.٤٠-
	شخصي							٠.٩٣-
	أخرى							
ظروف العمل	تجاري		٠.٨٣-	٠.٠٠	٠.٥٠-	*٠.٩٥-	٠.٠٠	٠.٧٥-
	صناعي			٠.٨٣	٠.٣٣	٠.١٢-	٠.٨٣	٠.٠٨٣
	إنشائي				٠.٥٠-	٠.٩٥-	٠.٠٠	٠.٧٥-
	زراعة					٠.٤٥-	٠.٥٠	٠.٢٥-
	سياحة						٠.٩٥	٠.٢٠
	شخصي							٠.٧٥-
	أخرى							

... تابع جدول رقم (١٢)

المجالات	أكثر القروض تعثرا	تجاري	صناعي	إنشائي	زراعة	سياحة	شخصي	أخرى
سلوك العملاء	تجاري		٠.١٩-	٠.٢٤-	٠.٢١	*٠.٥٣-	*٠.٨٤	٠.١٩-
	صناعي			٠.٠٤-	٠.٤٠	*٠.٣٤-	*١.٠٤	٠.٠٠
	إنشائي				٠.٤٥	٠.٢٩-	*١.٠٩	٠.٠٤
	زراعة					*٠.٧٥-	*٠.٦٣	٠.٤٠-
	سياحة						*١.٣٨	*٠.٣٤
	شخصي							- *١.٠٤
	أخرى							
الدرجة الكلية	تجاري		٠.٢١-	٠.١٢-	*٠.٦١	٠.٣٤-	*٠.٦١	٠.٢٩-
	صناعي			٠.٠٩	*٠.٨٣	٠.١٢-	*٠.٨٣	٠.٠٧-
	إنشائي				*٠.٧٣	٠.٢٢-	*٠.٧٣	٠.١٧-
	زراعة					*٠.٩٥-	٠.٠٣	*٠.٩٠-
	سياحة						*٠.٩٥	٠.٠٤
	شخصي							*٠.٩١-
	أخرى							

* دال إحصائيا عند مستوى (α =٠.٠٥).

يتضح من الجدول رقم (١٢) ما يلي:

- مجال السياسات الائتمانية في المصارف: كانت جميع الفروق بين الزراعي و(التجاري، الصناعي، الإنشائي، السياحي، الشخصي، وأخرى) ولصالح (التجاري، الصناعي، الإنشائي، السياحي، الشخصي، وأخرى) أي أن القروض فيها أكثر تعثرا من الزراعي.

- مجال ظروف العمل:كانت الفروق دالة إحصائيا بين التجاري والسياحي ولصالح السياحي، أي أن القروض أكثر تعثرا في السياحي مقارنة بالتجاري، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.
- مجال سلوك العملاء: كانت غالبية الفروق بين شخصي و(الزراعي، التجاري، الصناعي، الإنشائي، السياحي، وأخرى) ولصالح (الزراعي، التجاري، الصناعي، الإنشائي، السياحي، وأخرى)، وبين سياحي و(الزراعي، التجاري، الصناعي، وأخرى) ولصالح السياحي، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.
- الدرجة الكلية: كانت الفروق بين الزراعي و(التجاري، الصناعي، الإنشائي، السياحي، الشخصي، وأخرى) ولصالح (التجاري، الصناعي، الإنشائي، السياحي، الشخصي، وأخرى) أي أن القروض فيها أكثر تعثرا من الزراعي، وبين شخصي و(التجاري، الصناعي، الإنشائي، السياحي، وأخرى) ولصالح (الزراعي، التجاري، الصناعي، الإنشائي، السياحي، وأخرى)، وبين سياحي و(الزراعي، التجاري، الصناعي، وأخرى) ولصالح السياحي، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل لها يوصي الباحثون بما يلي:

١. على المصارف العاملة في اراضي السلطة الفلسطينية زيادة اهتمامها بالدراسات الإئتمانية والاعتماد على معلومات صحيحة وموثوق بها في هذه الدراسات.
٢. وضع برنامج متابعه للقروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض وعدم الاكتفاء بالدراسات الائتمانيه التي يمنح القرض على اساسها.
٣. على الجهات المسؤوله العمل على توفير الاسواق البديلة للمنتجات الفلسطينية بسبب فقدان الاسواق الرئيسية بسبب الاغلاقات المستمرة.
٤. على الجهات المسؤولة وضع ضوابط على استيراد المواد التي يمكن انتاجها محليا لحمايه هذه المنتجات.
٥. على المصارف العاملة في اراضي السلطة الفلسطينية عدم زيادة مديونية العملاء بالاعتماد على معلومات قديمة استخدمت في قروض سابقة.
٦. على المصارف التأكد ان القرض الذي منح للعميل قد استخدم لنفس الغرض الذي منح من أجله.

المراجع العربية

- عبد الكريم، نصر. والظاهر، مفيد. (١٩٩٦). "تصورات حول استراتيجية متكاملة لهيكلة القطاع المالي الفلسطيني". ماس. (١١). ص٥-٢٠.
- الخضيري، محسن أحمد. (١٩٩٦). الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب والعلاج. ط١.
- الحمزاوي، محمد. وكمال، خليل. (١٩٩٧). إقتصاديات الإئتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الإئتماني وأهم محدداته. الإسكندرية، منشأة المعارف.
- جبارة، هاني. (١٩٩٤). "الديون المتعثرة والتعامل معها". مجلة البنوك في الأردن. ١٦. عمان، جمعية البنوك في الأردن، ص٤-١٧.
- الشماع، خليل. (١٩٩٩). إدارة التحصيل والقروض المتعثرة. عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

www.sba.gov (2006) Small Business Administration.

- حبيب، عبدالله جمعة. (١٩٩٣). "التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية.
- الكوفحي، مصطفى. وسعيد، مصطفى. (١٩٩٨). "الديون المتعثرة في البنوك التجارية الأردنية". بحث غير منشور، استكمالا لدرجة الماجستير، عمان: الأكاديمية العربية للدراسات المصرفية.
- محمد، فضل عبد الكريم. (٢٠٠١) "تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية خلال الفترة ١٩٨٧- ١٩٩٧". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، المملكة الأردنية.
- إرشيد، عبد المعطي. وآخرون. (١٩٩٥). إدارة الإئتمان. ط١. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- النجار، فريد راغب. (٢٠٠٠). إدارة الإئتمان والقروض المصرفية المتعثرة. مؤسسة شباب الجامعة، لا يوجد مكان نشر.
- سلطة النقد الفلسطينية، منشورات متعددة، ٢٠٠٠-٢٠٠٥.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

www.pnic.gov.ps/Arabic/economy/banker4.html، بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٣٠

- صباح، سالم. (٢٠٠٣). ورقة عمل بعنوان "التطورات المصرفية للجهاز المصرفي الفاسطيني". ضمن ورشة عمل بعنوان الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى.

- البدري، مسعود. والمطوع، أحمد. والهادي، عقيل. (١٩٩٦). "استخدام تحليل التمايز والشبكات العصبية في التنبؤ بدرجة إعتمادية العميل المصرفي". المجلة العربية للعلوم الإدارية، ٣(٢). ص٢٩٥-٣١٣.

المراجع الأجنبية

- Gabriel, Jimenez. & Jesus, Saurina. (2004). "Collateral, type of lender and relationship banking as determinants of credit risk". Journal of Banking & Finance. 28; 2191–2212.
- Ali, Fatemi. & Iraj, Fooladi. (2006). "Credit risk management: a survey of practices". Managerial Finance. 32(3), 227-233.
- Jens, Grunert. Lars, Norden. & Martin, Weber. (2004). "The role of non-financial factors in internal credit ratings". Journal of Banking & Finance. Available on line at: www.elsevier.com/locate/econbase.